

## المحتويات

الصفحة

1	_____ : التطورات المالية	الفصل السادس
1	_____ نظرة عامة	
2	_____ الإيرادات العامة	
6	_____ النفقات العامة	
9	_____ الوضع الكلي للميزانيات الحكومية	
11	_____ تمويل العجز وتطورات الدين العام الداخلي	
13	ملحق (1/6) : الإيرادات العامة (2002-1997)	
14	ملحق (2/6) : النفقات العامة (2002-1997)	
15	ملحق (3/6) : العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية (2002-1997)	
16	ملحق (4/6) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2002-1997)	
17	ملحق (5/6) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية (2002-1997)	
18	ملحق (6/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري (2002-1997)	
19	تابع ملحق (6/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري (2002-1997)	
20	تابع ملحق (6/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري (2002-1997)	
21	ملحق (7/6) : الرصيد القائم للدين العام الداخلي الإجمالي (2002-2001)	

## نظرة عامة

تراجع الوضع المالي الحكومي في الدول العربية بصورة عامة خلال عام 2002 كما تشير مختلف المؤشرات الكلية للأداء المالي، مع وجود تباين في الأداء بين الدول العربية فرادى. ويعزى هذا التراجع بصورة أساسية إلى انخفاض إجمالي الإيرادات بمستوى فاق، بدرجة ملحوظة، الانخفاض الذي حدث في إجمالي النفقات.

وقد شهد إجمالي الإيرادات انخفاضاً خلال العام بنسبة بلغت نحو 3.6 في المائة. وقد حدث الانخفاض في الإيرادات النفطية في الوقت الذي لم تسجل فيه الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية سوى زيادة طفيفة. فمن جهة انخفضت الإيرادات النفطية بنحو 6.9 في المائة في حين ارتفعت كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية عن مستواها في العام السابق بنحو 0.8 في المائة و1.2 في المائة على التوالي. ويلاحظ أن انخفاض الإيرادات النفطية الذي حدث بسبب انخفاض إنتاج النفط الخام في الدول العربية بنحو 4.5 في المائة خلال عام 2002، قد حدث في ظل ارتفاع في أسعار النفط خلال معظم الفترات في عام 2002 خاصة في أواخر العام من جراء الإضراب العام الذي شهدته فنزويلا وأدى إلى انخفاض إنتاجها وصادراتها من النفط. وفي المقابل، انخفضت النفقات الجارية بنحو 1.6 في المائة في حين سجلت النفقات الاستثمارية زيادة تقدر بنحو 4.1 في المائة. وفي المحصلة، فقد بلغت الفوائض الجارية خلال عام 2002 نحو 25.0 مليار دولار أي ما يعادل 3.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبانخفاض بلغ نحو 14.6 في المائة عن عام 2001. كما ارتفعت نسبة العجز الكلي في الميزانيات المجمعة إلى نحو 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 مقارنة بنحو 2.6 في المائة في عام 2001.

ولقد أثمرت الجهود التي بذلها العديد من الدول خلال السنوات الماضية لإصلاح النظم الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية وتميئتها في زيادة مرونة وكفاءة الإيرادات الضريبية والتعويض عن الانخفاض في العوائد الجمركية من جراء توجه الدول العربية المستمر نحو تحرير تجارتها الخارجية تمشياً مع اتفاقيات تحرير التجارة العربية والدولية. إلا أن اعتماد بعض الدول العربية على النفط، حيث تمثل الإيرادات النفطية ما يزيد عن نصف الإيرادات في الموازنة المجمعة للدول العربية ككل وما يزيد عن ثلثي الإيرادات في موازنات نصف الدول العربية، قد

جعلها عرضة لعدم استقرار في أوضاعها وأدائها المالي في ضوء التقلبات الشديدة والمستمرة في أسعار النفط منذ أواخر الثمانينات. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار النفط بين عامي 1988 و1990 بنحو 60 في المائة ثم انخفضت بنحو 33 في المائة في عام 1994، لترتفع مرة أخرى في عام 1996 بنحو 30 في المائة ومن ثم تنخفض بنحو 40 في المائة في عام 1998 وترتفع بدرجة كبيرة في عام 2000 بما يزيد عن 100 في المائة. وفي ظل حدة هذه التقلبات فإن السلطات في الدول التي تعتمد بصورة أساسية على النفط لا تستطيع الاعتماد على عوائد النفط لتخفيف الضغوط المالية أو إعادة هيكلة اقتصاداتها. ولمواجهة هذه التحديات، استمرت الدول النفطية في بذل الجهود الرامية إلى تنمية وتنويع مصادر الإيرادات غير النفطية في الميزانية والتمهيد لإصلاح النظم الضريبية وإدخال العمل بمختلف أنواع الضرائب. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن غالبية الدول العربية قد أصبحت تمول العجز المالي للحكومة من مصادر حقيقية تبعد تماماً عن المصادر التضخمية باستثناء عدد محدود من الدول لا يزال يعتمد على مصادر الجهاز المصرفي في تمويل العجز وإن كان تحت قيود مشددة.

## الإيرادات العامة

تشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية قد انخفض وللعام الثاني على التوالي، حيث بلغ نحو 183.3 مليار دولار في عام 2002 مقارنة بنحو 190.1 مليار دولار في عام 2001 ونحو 203.3 مليار دولار في عام 2000. ونظراً للارتفاع البسيط المقدر في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال العام، فإن نسبة الإيرادات إلى الناتج يقدر لها أن تنخفض بنحو 1.4 نقطة مئوية، وذلك من 30.3 في المائة في عام 2001 إلى 28.9 في المائة في عام 2002، الجدول رقم (1) والملحق (1/6).

ويعزى الانخفاض في قيمة الإيرادات خلال عام 2002 بصورة أساسية إلى انخفاض الإيرادات النفطية الواردة في الميزانية بنسبة تقدر بنحو 6.9 في المائة. أما بنود الإيرادات الأخرى فبالرغم من أنها لم تتغير كثيراً كما حدث في حالة الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية والتي ارتفعت بنسب طفيفة لا تتعدى 0.8 في المائة و1.2 في المائة على التوالي، أو أنها تغيرت كما حدث في حالة الإيرادات من الاستثمار والمنح لكن لم يكن لذلك تأثيراً نظراً لضعف مساهمتها في هيكل الإيرادات الضريبية خلال عام 2002، إلا أنها قد فاقت مستوى متوسط قيمتها في الأعوام الست الماضية، الأمر الذي يعكس محافظة الدول العربية مجتمعة على ما تم تحقيقه من إنجازات من جراء الإصلاحات الضريبية التي قام بها العديد من الدول العربية منذ منتصف التسعينات.

**الجدول رقم (1)**  
**الإيرادات الحكومية في الدول العربية**  
**2002-2001**

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات				
			نسبة النمو %	(مليار دولار)			
				* 2002	2001		
* 2002	2001	* 2002	2001	%	* 2002	2001	
28.7	30.2	99.2	99.4	3.7-	181.88	188.93	إجمالي الإيرادات العامة
16.4	17.8	56.6	58.7	6.9-	103.83	111.48	- الإيرادات النفطية
8.6	8.6	29.8	28.5	0.8	54.55	54.10	- الإيرادات الضريبية
3.2	3.2	11.1	10.5	1.2	20.30	20.05	- الإيرادات غير الضريبية
0.5	0.5	1.7	1.7	3.0-	3.20	3.30	- الدخل من الاستثمار
0.2	0.2	0.8	0.6	25.9	1.41	1.12	المنح
28.9	30.3	100.0	100.0	3.6-	183.29	190.06	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

\* ميزانيات وتقديرات أولية.  
المصدر: الملحق (1/6).

وفيما يتعلق بالإيرادات النفطية، يلاحظ أن انخفاضها خلال عام 2002 يعزى بصورة رئيسية إلى انخفاض إنتاج الدول العربية مجتمعة بنحو 4.5 في المائة في وقت ارتفعت فيه أسعار النفط الخام بنحو 5.2 في المائة خلال العام. ونظراً لتباين حجم انخفاض إنتاج النفط الخام بين الدول العربية فقد انخفضت الإيرادات النفطية بنسب متفاوتة تراوحت بين 37 في المائة و8 في المائة في كل من مصر والإمارات والبحرين وليبيا والسعودية والجزائر واليمن، في حين ارتفعت في كل من قطر وعمان والكويت وتراوحت نسبة الارتفاع بين 39 في المائة و9 في المائة. وقد كانت محصلة هذه التغيرات بالنسبة للدول العربية مجتمعة أن انخفضت الإيرادات النفطية إلى نحو 103.8 مليار دولار في عام 2002 مقارنة بنحو 111.5 مليار دولار في عام 2001. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإيرادات رغم استمرار انخفاضها لعامين متتاليين إلا أنها لا تزال مرتفعة مقارنة بمستوياتها خلال العامين السابقين. كما يلاحظ أن عائدات الصادرات من النفط الخام رغم انخفاضها خلال عام 2002، إلا أنها تعتبر مرتفعة مقارنة بمستويات العامين السابقين. أما نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مجتمعة فقد انخفضت كذلك وللعام الثاني على التوالي لتبلغ نحو 16.4 في المائة خلال عام 2002 مسجلة بذلك مستوى يقل قليلاً عن نسبة 17.3 في المائة التي سجلتها في المتوسط خلال عقد التسعينات. هذا، وقد انخفضت هذه النسبة بدرجات ملحوظة في كل من الإمارات والبحرين والسعودية واليمن، وتراوحت بين 7 نقاط مئوية في الإمارات و3.3 نقطة مئوية في اليمن وبدرجات بسيطة في بقية الدول باستثناء قطر وعمان وليبيا، حيث ارتفعت النسبة بنحو 10 نقاط مئوية في قطر بنحو 4 نقاط مئوية في كل من عمان وليبيا.

وبالنسبة لمساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات للدول العربية مجتمعة، فقد انخفضت خلال عام 2002 بنحو 2 نقطة مئوية عن مستواها في العام 2001 لتصل إلى نحو 56.6 في المائة. ويلاحظ في هذا الصدد أن مساهمة

الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات قد انخفضت في كل الدول العربية التي توفرت عنها بيانات باستثناء ليبيا وقطر اللتان ارتفعت فيهما النسبة بنحو 14 نقطة مئوية و4 نقاط مئوية على التوالي.

ويعزى التغير في مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات بصورة أساسية إلى انخفاض الإيرادات النفطية في عام 2002 بنحو 8 مليار دولار أي ما يعادل تقريباً حجم الانخفاض الذي حدث في إجمالي الإيرادات العامة. وعلى الرغم من استمرار جهود غالبية الدول في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتحسين أوضاعها الاستثمارية بهدف توسيع قواعدها الإنتاجية وزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في إيراداتها الكلية، فإن نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية لا تزال مرتفعة في كل من الدول النفطية الرئيسية واليمن، حيث تراوحت بين نحو 62 في المائة في البحرين و92 في المائة في الكويت.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية للدول العربية مجتمعة، تشير البيانات الأولية إلى أنها قد ارتفعت خلال عام 2002 على مستواها في العام السابق بنسبة ضئيلة لم تتجاوز 0.8 في المائة، في الوقت الذي حافظت فيه على نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 8.6 في المائة. إلا أن مساهمتها في إجمالي الإيرادات الحكومية بالنسبة للدول العربية مجتمعة، قد ارتفعت للسنة الثانية على التوالي وذلك من 28.5 في المائة في عام 2001 إلى 29.8 في المائة في عام 2002.

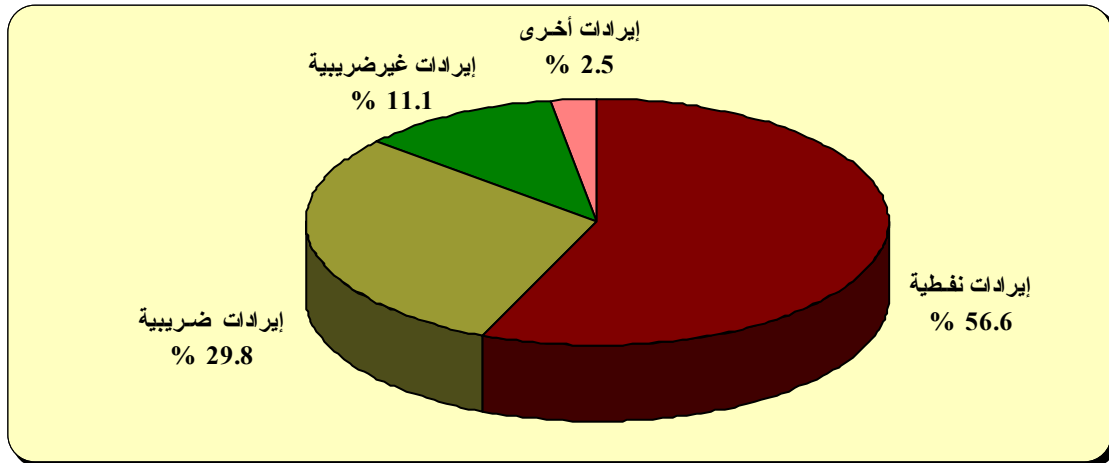
وتختلف أهمية الإيرادات الضريبية في الدول العربية غير النفطية بصورة جلية عنها في الدول العربية النفطية. ففي الوقت الذي سجلت فيه الدول غير النفطية خلال العشرين سنة الماضية نسبة إيرادات ضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو 16.4 في المائة في المتوسط، فقد سجلت الدول النفطية الرئيسية نسبة بلغت نحو 6.0 في المائة في المتوسط خلال الفترة نفسها. كما جاءت هذه النسبة في عام 2002 مماثلة كثيراً لمتوسطات العشرين سنة الماضية حيث بلغت بالنسبة للدول غير النفطية نحو 17.0 في المائة وللدول النفطية نحو 5.2 في المائة. وعلى نفس نسق التوزيع هذا، جاء توزيع نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات والمنح في الدول العربية خلال عام 2002. فمن ناحية، تختلف أهمية مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات بين الدول النفطية وغير النفطية، حيث يلاحظ أن الدول النفطية الرئيسية قد سجلت نسباً أقل من نحو 30 في المائة في الوقت الذي سجلت فيه الدول غير النفطية نسباً أعلى من 43 في المائة باستثناء اليمن والتي سجلت نسبة بلغت نحو 23 في المائة.

وبالنسبة للدول العربية فرادى، يلاحظ أيضاً وجود تباين ملحوظ بينها فيما يتعلق بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات الكلية، علماً بأن قيم هذه النسب في عام 2002 قد جاءت مقاربة بدرجة كبيرة لمتوسط قيمها خلال العشرين سنة الماضية بالنسبة لغالبية الدول العربية، وأن توزيع قيم هذه النسب بين الدول كان متشابهاً في حالة هاتين النسبتين. ففيما يتعلق بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، يمكن تقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات، في الأولى منها دول تقل فيها هذه النسبة عن 3 في المائة وتضم كل

من عمان وقطر والكويت. وفي المجموعة الثانية دول تتراوح فيها النسبة بين 4 في المائة و15 في المائة وتضم كل من الإمارات والبحرين والجزائر والسعودية والسودان وليبيا واليمن والأردن وسورية ولبنان ومصر. وفي المجموعة الثالثة دول تراوحت نسبها بين 20 و27 في المائة وهي تونس وجيبوتي والمغرب وموريتانيا. أما بالنسبة لمساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات فيلاحظ أنها كانت أقل من 4 في المائة في دول المجموعة الأولى وتراوحت بين 14 في المائة و68 في المائة في دول المجموعة الثانية وبين 74 في المائة و87 في المائة في دول المجموعة الثالثة. وبذلك، فإن الضرائب، بصورة عامة، تشكل مصدراً هاماً للإيرادات الحكومية في الدول العربية غير النفطية، في حين تشكل مصدراً أقل أهمية في الدول النفطية.

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت بنسبة ضئيلة تقدر بنحو 1.2 في المائة خلال عام 2002 لتبلغ نحو 20.3 مليار دولار. وذلك في أعقاب انخفاض ملحوظ بلغ 8.5 في المائة خلال عام 2001. كما أن نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير خلال عام 2002 وظلت عند مستواها في العام السابق البالغ نحو 3.2 في المائة، في حين ارتفعت مساهمتها في إجمالي الإيرادات بنحو 0.6 نقطة مئوية خلال العام لتبلغ نحو 11.1 في المائة. أما الدخل من الاستثمار فقد انخفض بدرجة بسيطة نسبياً ليبلغ نحو 3.2 مليار دولار في عام 2002 مقارنة بنحو 3.3 مليار دولار في عام 2001. وظلت نسبة مساهمته في إجمالي الإيرادات عند مستوى 1.7 في المائة كما لم تتغير نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى 0.5 في المائة وذلك للعام الرابع على التوالي. وفيما يتعلق بالدول العربية فرادى، فمن الملاحظ أن نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير بدرجة ملحوظة إلا في حالة خمس دول هي السودان وسورية وعمان وليبيا والمغرب حيث ارتفعت بنحو 2 نقطة مئوية في السودان و3 نقاط مئوية في كل من سورية وعمان، وانخفضت في كل من المغرب وليبيا بنحو نقطة مئوية واحدة و4 نقاط مئوية على التوالي. والجدير بالملاحظة أن هذه النسبة لم تتعد 10 في المائة في كافة الدول العربية باستثناء سورية التي بلغت فيها هذه النسبة نحو 19 في المائة في عام 2002.

شكل (1) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية لعام 2002



## النفقات العامة

تشير البيانات الأولية إلى أن إجمالي النفقات الحكومية في الدول العربية مجتمعة قد انخفض خلال عام 2002 بنسبة طفيفة بلغت نحو 0.3 في المائة ليصل إلى نحو 205.7 مليار دولار مقارنة مع نحو 206.3 مليار دولار في عام 2001، ومقارنة مع انخفاض في عامي 2000 و 2001 بلغت نسبته 12.6 في المائة و 3.0 في المائة على التوالي، وبمتوسط زيادة سنوية بلغت نسبتها نحو 4.0 في المائة في إجمالي النفقات في الدول العربية خلال السنوات السبع الماضية. أما نسبة إجمالي النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت بنحو 0.5 نقطة مئوية وذلك من 32.9 في المائة في عام 2001 إلى 32.4 في المائة في عام 2002، الجدول رقم (2) والملحق (2/6). ويلاحظ أن الانخفاض خلال عام 2002 قد جاء كنتيجة لانخفاض الإنفاق الجاري بنحو 1.6 في المائة في حين ارتفع الإنفاق الاستثماري بنحو 4.1 في المائة وصافي الإقراض بنحو 2.6 في المائة مقارنة مع عام 2001. كما يلاحظ كذلك أن الانخفاض قد حدث أيضاً في نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2002، بنحو 0.8 نقطة مئوية، في حين ارتفعت نسبة الإنفاق الرأسمالي بنحو 0.2 نقطة مئوية، وحافظت نسبة صافي الإقراض إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2002 على نفس مستواها في العام السابق.

### الجدول رقم (2) النفقات الحكومية في الدول العربية 2002-2001

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل النفقات (%)		تبويب النفقات			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
2002*	2001	2002*	2001		2002*	2001	
24.9	25.7	76.9	77.9	1.6-	158.26	160.75	الإنفاق الجاري
7.3	7.1	22.5	21.5	4.1	46.26	44.44	الإنفاق الرأسمالي
0.2	0.2	0.6	0.6	2.6	1.16	1.13	صافي الإقراض**
<b>32.4</b>	<b>32.9</b>	<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>0.3-</b>	<b>205.68</b>	<b>206.33</b>	<b>الإجمالي</b>

\* ميزانيات وتقديرات أولية.  
\*\* يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.  
المصدر: الملحق (2/6).

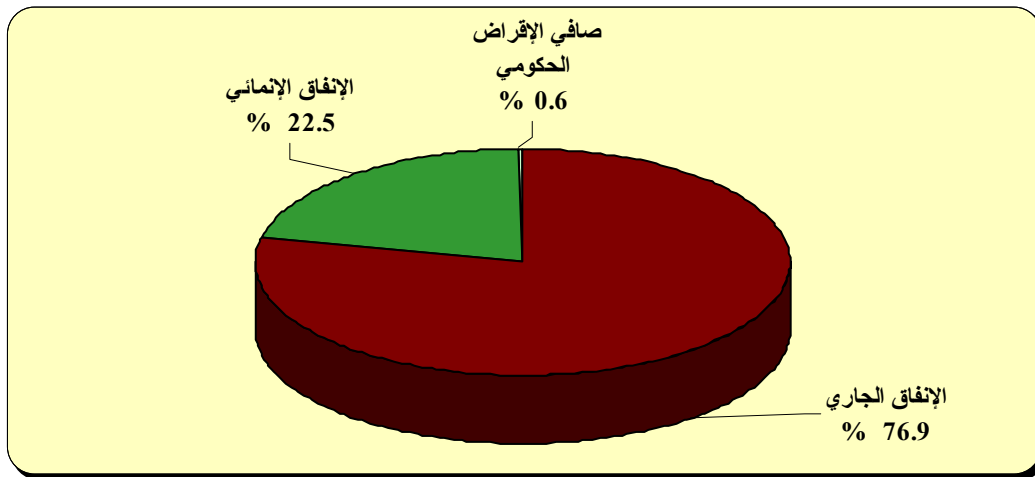
وعلى صعيد الدول العربية فرادى، يلاحظ أن تغيرات إجمالي النفقات كانت متباينة، حيث انخفض بنسب مختلفة في ست دول هي الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وليبيا ومصر، في حين سجلت بقية الدول ارتفاعاً بنسب متفاوتة في إجمالي النفقات خلال عام 2002 مقارنة بالعام السابق. ومن بين الدول التي شهدت انخفاضاً في إجمالي النفقات خلال عام 2002 كان الانخفاض ملحوظاً في كل من ليبيا والبحرين والسعودية حيث بلغ نحو 31 في المائة و 19.9 في المائة و 8.4 في المائة على التوالي. أما بالنسبة للدول التي شهدت ارتفاعاً في إجمالي النفقات فقد كان الارتفاع كبيراً في السودان حيث بلغ نحو 50 في المائة.

ويلاحظ أن كلاً من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري قد شهد تغيرات متباينة خلال عام 2002 تشابه إلى حد كبير ما حدث من تغيرات في إجمالي النفقات. فقد ارتفع الإنفاق الجاري في 12 دولة وانخفض في 5 دول في الوقت الذي ارتفع فيه الإنفاق الاستثماري في 7 دول وانخفض في 10 دول. وبالنسبة للإنفاق الجاري، فقد ارتفع في الجزائر وتونس والسودان بنحو 1.1 مليار دولار و0.7 مليار دولار و0.5 مليار دولار على التوالي، في الوقت الذي انخفض فيه في السعودية بنحو 5.5 مليار دولار وفي كل من ليبيا ومصر بنحو 2.6 مليار دولار و1.4 مليار دولار على التوالي. أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري، فقد انخفض في الإمارات ومصر والسعودية بنحو 0.6 مليار دولار و0.4 مليار دولار و0.2 مليار دولار على التوالي. والجدير بالملاحظة أن نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تغيرت في نفس اتجاه تغير الإنفاق الجاري في كل الدول العربية باستثناء المغرب، وذلك بسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة فاقت بدرجة كبيرة الارتفاع في النفقات الجارية. وكذلك الحال فيما يتعلق بنسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تغيرت في نفس اتجاه تغير الإنفاق الاستثماري بصورة عامة باستثناء ليبيا التي ارتفعت فيها نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج الإجمالي من 10.7 في المائة إلى 14.1 في المائة، الأمر الذي يعزى إلى انخفاض الناتج الإجمالي فيها مقوماً بالدولار بنسبة فاقت الانخفاض في الإنفاق الاستثماري.

وفيما يتعلق بصافي الإقراض الحكومي للمؤسسات العامة، فقد ارتفع بنحو 2.6 في المائة في عام 2002 مقارنة بانخفاض بلغ 36.9 في المائة عام 2001. في حين حافظت أهميته النسبية، المتواضعة أصلاً، على مستواها في العام السابق سواء في إجمالي النفقات أو كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للتبويب الوظيفي للإنفاق الجاري، فقد ارتفعت كل بنود الإنفاق الرئيسية خلال عام 2002 بنسب ضئيلة لم تتجاوز 0.4 نقطة مئوية باستثناء بند نفقات الخدمات العامة، حيث انخفض الإنفاق فيه بنحو نقطة مئوية واحدة. ونظراً لكبر حجم الخدمات العامة النسبي وأهمية نسبتها إلى الإنفاق الجاري، فإن انخفاضها كان له تأثير على التغير في الإنفاق الجاري، وينطبق ذلك على الدول العربية مجتمعة وفرادى على حد سواء، الملحق (6/6).

شكل (2) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية لعام 2002





## تصحيح أوضاع المالية العامة وسوق العمل

اتسمت الاقتصادات العربية خلال فترة الستينات والسبعينات بتوسع في دور الحكومة في الاقتصاد من حيث إنتاج السلع والخدمات، وقد عنى ذلك خلال تلك الفترة تمدد حجم القطاع العام وكبر المؤسسات المختصة به. إلا أنه في ظل أزمات الديون وانخفاض أسعار النفط والمواد الأولية منذ أواخر الثمانينات، فقد اتجهت غالبية الدول نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد وضبط وتصحيح أوضاع المالية العامة. وقد تمكنت معظم الدول خلال عقد التسعينات من تحسين أوضاعها المالية بدرجة ملموسة، وذلك من خلال تحسين النظم الضريبية وتحويل التركيز فيها من الضرائب على التجارة الخارجية إلى الضرائب على السلع والخدمات وضرائب القيمة المضافة ذات القاعدة الضريبية الأوسع، إضافة إلى ضبط الإنفاق ووضع حدود قصوى للديون والعجز وتقليص دور الدولة في الاقتصاد.

وعلى الرغم من أن تقليص دور القطاع العام من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العامة، وتصفية البعض منها، والبدء في تنفيذ برامج واسعة للخصخصة، قد يترتب عليه في المدى القصير تسريح أعداد من العاملين فيها، وبالتالي ارتفاعاً في معدلات البطالة، إلا أنه إجراء لا بد منه لزيادة كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليقوم بدور أكبر في النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج في المستقبل. ويلاحظ في هذا السياق، أن برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي أخذت تولى عناية أكبر لتوجيه الإنفاق الحكومي الجاري بشكل أكبر إلى القطاعات ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي الأعلى كقطاعات الصحة والتعليم والبنى الأساسية، وإقامة شبكات الحماية الاجتماعية والصناديق التي تستهدف تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة التي توفر فرص عمل جديدة. وتركز العديد من البرامج الإصلاحية في هذا المجال على جهود تعميم التعليم الأساسي، وتطوير وتحديث المناهج التعليمية لتتلاءم بشكل أكبر مع متطلبات سوق العمل.

وتتبعي الإشارة في هذا الخصوص، إلى أن ترشيد وضبط الإنفاق الحكومي، رغم ما قد يثيره عادة من ضغوط سياسية واجتماعية كبيرة، إلا أنه يبقى خياراً لا غنى عنه، خاصة عندما تتم إعادة هيكلة الإنفاق الجاري بتوجيهه بشكل أكبر لقطاعات الصحة والتعليم والبنى الأساسية. فالبدل لذلك، من أجل تقليص العجز المالي والحد من تفاقم المديونية في العديد من الحالات، هو رفع معدلات الضرائب بدرجة كبيرة تؤثر على حركة النشاط الاقتصادي وتنعكس سلباً على أسواق العمل.

### الضرائب وسوق العمل

يمثل دور الضرائب في التأثير على أسواق العمل أحد العوامل المهمة في تحديد مستوى البطالة. وعلى الرغم من صعوبة التحليل النظري في هذه الناحية وعدم وجود استنتاجات محددة إلا أن النظرية الاقتصادية تعطي بعض الملاحظات الهامة وبالذات عند التفكير في الآثار على كل من العرض والطلب على العمالة بصورة منفصلة. ففي جانب العرض تمثل الضرائب على الأجور الفرق بين ما يرغب صاحب العمل في دفعه وما يحصل عليه العامل بعدها. وبذلك فإنها كلما ارتفعت ستؤدي إلى تخفيض مستوى خدمات العمل التي يتم توفيرها لكل مستوى من الأجر الحقيقي. إضافة لذلك فإنها قد تحفز على زيادة الوقت الذي يقضيه العامل في البحث عن عمل من خلال تخفيضها لتكلفة البطالة. وفي جانب الطلب، فإن وضع أو زيادة حجم ما يدفعه صاحب العمل للضمان الاجتماعي يؤدي إلى تخفيض حجم العمالة المطلوبة لكل مستوى من الأجر الحقيقي، كما أنها قد تزيد من الوقت الذي يقضيه صاحب العمل في البحث عن العمالة. وفي المحصلة، يمكن استنتاج أن زيادة معدل الضرائب سواء كانت على العمالة أو أصحاب العمل قد تؤدي على الأرجح إلى رفع مستوى البطالة.

وبشكل عام، يمكن القول أنه على الرغم من أن سياسات وإجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة ربما تؤثر سلباً في المرحلة الانتقالية الأولى على مستويات العمالة، إلا أنها جزء مهم من سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإزالة التشوهات الهيكلية، المطلوبة لوضع الأساس السليم لرفع معدلات النمو الاقتصادي واستدامتها بحسبان ذلك الشرط الأساسي لتوفير فرص العمل المنتج الجديدة وتقليص البطالة.

## الوضع الكلي للميزانيات الحكومية

في ضوء ما حدث من تغيرات في بنود الإيرادات والنفقات فقد استمر تراجع الوضع الكلي للموازنات الحكومية المجمعّة للدول العربية خلال عام 2002، وذلك للعام الثاني على التوالي. وقد شمل ذلك كافة مؤشرات قياس الوضع الكلي والتي يلاحظ أنها كانت قد تراجعت بدرجة كبيرة خلال عام 2001. فقد تراجع الفائض الجاري خلال عام 2002 عن مستواه في عام 2001، وتراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما ارتفع العجز الكلي وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. فقد أظهرت البيانات الأولية أن الفائض الجاري للدول العربية مجتمعة قد انخفض بنحو 14.6 في المائة ليبلغ نحو 25.0 مليار دولار خلال عام 2002 وذلك استمراراً للانخفاض الذي بلغت نسبته نحو 34.5 في المائة خلال عام 2001. وانخفضت نسبة الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة خلال عام 2002 بنحو 0.8 نقطة مئوية لتبلغ 3.9 في المائة، وذلك في أعقاب انخفاض هذه النسبة بنحو 2.2 نقطة مئوية خلال عام 2001.

الجدول رقم (3)  
الميزانيات الحكومية العربية المجمعّة  
العجز أو الفائض  
(2002-2000)

السنة	الفائض أو العجز الجاري (مليار دولار)	الفائض أو العجز الكلي (مليار دولار)	الفائض أو العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الفائض أو العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	44.74	2.53	6.9	0.4
2001	29.30	16.27-	4.7	2.6-
*2002	25.03	22.39-	3.9	3.5-

\* ميزانيات وتقديرات أولية.  
المصدر: الملحق (3/6).

وفي الدول العربية فرادى، تغيرت الفوائض الجارية في غالبية الدول في نفس اتجاه تغيرها خلال عام 2001 باستثناء عدد قليل من الدول. فقد ارتفعت الفوائض الجارية في كل من تونس وجيبوتي والسعودية وقطر وموريتانيا خلال عام 2002 بعد انخفاض فيها خلال عام 2001 وانخفضت في المغرب في عام 2002 في أعقاب ارتفاعها

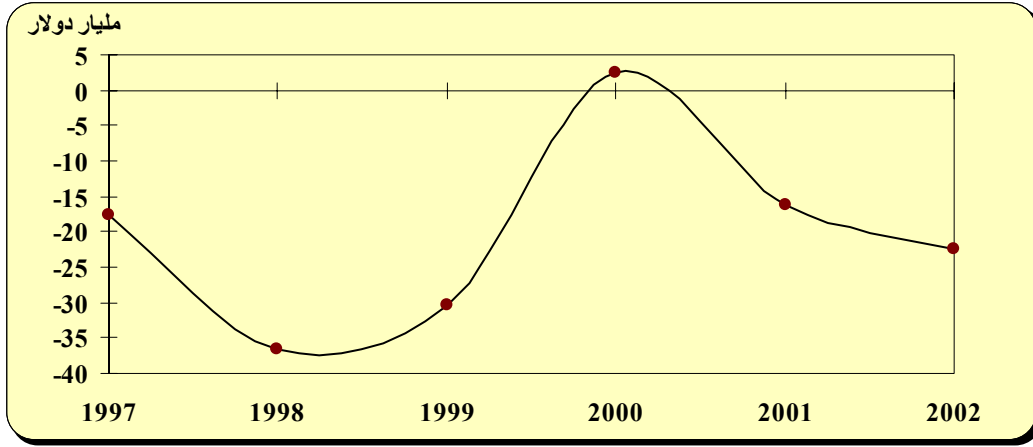
خلال عام 2001. أما بالنسبة لبقية الدول فقد استمر التحسن في كل من الأردن والجزائر وسورية وعمان ولبنان في حين استمر التراجع في الإمارات والبحرين والسودان وليبيا ومصر واليمن. وفي ضوء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالدولار في كافة الدول العربية باستثناء ليبيا ومصر فقد تحسنت نسبة الفائض أو العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن وتونس وجيبوتي والسعودية وسورية وعمان وقطر ولبنان وليبيا وموريتانيا وتراجعت في بقية الدول.

وفيما يتعلق بالوضع الكلي للميزانيات المجمعّة للدول العربية، فقد ارتفع العجز الكلي بنحو 37.6 في المائة وذلك من 16.3 مليار دولار في عام 2001 إلى 22.4 مليار دولار في عام 2002. والجدير بالملاحظة أن الارتفاع في العجز الكلي قد حدث نتيجة لارتفاع الإنفاق الرأسمالي بنحو 4.1 في المائة، إلا أن حدة ارتفاع العجز الكلي كانت أقل مقارنة بما حدث خلال عام 2001 حيث ارتفع العجز الكلي بنسبة زادت عن 400 في المائة. ونظراً لأن الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بالدولار للدول العربية مجتمعة كان بسيطاً، فقد ارتفعت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2002 بنحو 0.9 نقطة مئوية وذلك من 2.6 في المائة في عام 2001 إلى نحو 3.5 في المائة في عام 2002.

وبالنسبة للدول العربية فرادى، تشير البيانات الأولية إلى أن ست دول قد سجلت فائضاً خلال عام 2002 وهي قطر وعمان والجزائر وليبيا والبحرين وموريتانيا في حين سجلت بقية الدول عجزاً كلياً في موازنتها خلال العام. وعند مقارنة الوضع الكلي لميزانيات الدول بين عامي 2001 و2002، يلاحظ أن الوضع الكلي قد تحسن في تسع دول كان أبرزها قطر حيث تحسن الوضع من فائض بنحو 100 مليون دولار إلى فائض يقدر بنحو 1.8 مليار دولار. وعمان حيث تغير الوضع من عجز بنحو 800 مليون دولار إلى فائض بالقيمة نفسها. والسعودية حيث انخفض العجز من نحو 7.2 مليار دولار إلى 5.5 مليار دولار. وقد جاء ذلك في أعقاب عجوزات ملحوظة تم تسجيلها في هذه الدول خلال النصف الثاني من التسعينات. ويلاحظ أن الوضع الكلي للميزانيات قد تدهور في ثمان دول كان من أبرزها الإمارات حيث ارتفع العجز من نحو 7.0 مليار دولار إلى نحو 10.4 مليار دولار والجزائر حيث انخفض الفائض من نحو 2.2 مليار دولار إلى نحو 131 مليون دولار والمغرب حيث تحول الوضع من فائض بنحو 50 مليون دولار إلى عجز بنحو 1.6 مليار دولار.

وفيما يتعلق بنسبة العجز أو الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تغيرت أيضاً بدرجة ملحوظة في بعض الدول بين العامين السابقين. فقد ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الإمارات والسودان والمغرب واليمن والأردن ومصر، في الوقت الذي انخفضت فيه في كل من السعودية وسورية وتونس وجيبوتي ولبنان. وفي المقابل، ارتفعت نسبة الفائض للناتج المحلي الإجمالي في قطر وعمان والبحرين وموريتانيا وانخفضت في الجزائر وليبيا، الملحق (3/6).

شكل (3) : العجز أو الفائض الكلي في الميزانيات الحكومية المجمعّة للدول العربية  
1997 - 2002



### تمويل العجز وتطورات الدين العام الداخلي

تشير البيانات الأولية للموازنات العامة في غالبية الدول العربية التي سجلت عجزاً خلال عام 2002 إلى أن تمويله قد تم بصفة رئيسية عبر الإصدارات من أدوات الدين العام القابلة للتداول في الأسواق المحلية، كما هو الحال في الأردن ولبنان ومصر والمغرب واليمن، فيما لجأ السودان إلى إصدار شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) لتمويل عجز الميزانية. وهي سندات قائمة على أصول حقيقية إذ يتم إصدارها مقابل حقوق ملكية الدولة في عدد من المؤسسات الربحية، ولها سوق ثانوية نشطة ويتم تداولها في سوق الأوراق المالية. كما لجأ بعض هذه الدول بالإضافة إلى استخدام هذه الأدوات إلى ما هو متاح من تسهيلات مصرفية عبر الاقتراض من الجهاز المصرفي والمصادر المحلية الأخرى وإن كان بنسبة أقل من استخدام أدوات الدين كما هو الحال بالنسبة للأردن ولبنان ومصر والمغرب واليمن. وإلى جانب ذلك، فقد استمر بعض الدول في الاعتماد على المصادر الحكومية من استثمارات واحتياطيات عامة لتمويل العجزات في الموازنة، كما هو الحال في الإمارات والسعودية. وبالإضافة إلى ذلك، لجأت بعض الدول بدرجات متفاوتة إلى المصادر الخارجية لتمويل جزء من عجزاتها، وقد شمل ذلك السودان ومصر ولبنان والمغرب.

وفيما يتعلق بالمدىونية العامة الداخلية، فإن البيانات الأولية تشير إلى ارتفاع القيمة المطلقة لإجمالي الدين العام الداخلي<sup>(1)</sup> خلال عام 2002 إلى نحو 300.1 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 1.5 في المائة مقارنة بعام 2001، وهي

(1) يمثل الدين العام الداخلي الإجمالي (دون احتساب الودائع الحكومية) القائم بذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد. ويستند الرقم الإجمالي المذكور أعلاه إلى بيانات 15 دولة عربية وذلك باستثناء الإمارات والعراق والسودان والصومال وموريتانيا لعدم توفر بيانات عن هذه الدول في هذا الشأن. وقد تم احتساب هذا الرصيد حسب بيانات رسمية خاصة بالدين في كل من الأردن والكويت ولبنان وليبيا ومصر واليمن (بيانات مصر تمثل الدين المستحق على الحكومة المركزية فقط) أما باقي الدول، فقد تم احتساب الدين فيها إما من واقع الرصيد الإجمالي للمطلوبات القائمة بذمة القطاع العام تجاه الجهاز المصرفي، أو باستخدام أسلوب الترجيح بالاستناد إلى معدل نمو الدين العام خلال الأعوام السابقة.

نسبة تزيد بقليل عن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالدولار للدول العربية مجتمعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع طفيف في نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.4 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 54.8 في المائة بنهاية العام.

**الجدول رقم (4)**  
**المديونية العامة الداخلية للدول العربية \***  
**2002-2001**

الدين الداخلي الإجمالي		السنة
النسبة إلى الناتج المحلي (%)	الرصيد القائم (مليار دولار)	
54.4	295.7	2001
54.8	300.1	**2002

\* أنظر الهامش رقم (1).  
\*\* تقديرات أولية.  
المصدر : الملحق (6/7).

وبالنسبة للدول العربية فرادى، يلاحظ أن إجمالي الدين العام الداخلي قد ارتفع بدرجة ملحوظة تراوحت بين 10 و18 في المائة في كل من السعودية والبحرين وقطر والأردن، وارتفع بنسبة تقل عن 6 في المائة في كل من عمان وجيبوتي وتونس والمغرب. في المقابل، انخفض حجم الدين بنسبة كبيرة فاقت نصف قيمته في العام السابق في ليبيا واقتربت من نصف قيمته في اليمن وانخفض في كل من الجزائر ولبنان والكويت ومصر وسورية. والجدير بالملاحظة، أن حجم الدين العام الداخلي قد استمر في الانخفاض وبنسب ملحوظة في معظم الحالات وللعام الثالث على التوالي في كل من اليمن وليبيا والجزائر والكويت.

وتظهر البيانات الأولية لعام 2002 ارتفاع نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في سبع دول عربية بنسب تراوحت بين 0.1 و6.0 نقطة مئوية في الوقت الذي انخفضت فيه في ثمان دول بنسب تراوحت بين 1.5 و15.3 نقطة مئوية. كما ارتفعت هذه النسبة بدرجة ملحوظة في السعودية وقطر والأردن، وانخفضت بدرجة ملحوظة في تونس ولبنان وليبيا وسورية والكويت والمغرب. أما بالنسبة لبقية الدول فإن التغيير كان بسيطاً حيث لم يتجاوز نقطتين مئويتين، الملحق (7/6).

ملحق (1/6) : الإيرادات العامة  
(2002-1997)

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %						الايرادات العامة (مليون دولار)						
2002	2001	2000	1999	1998	1997	(2) 2002	(1) 2001	2000	1999	1998	1997	
28.88	30.33	31.49	26.12	28.07	31.53	183,291	190,055	203,283	147,796	147,285	174,303	مجموع الدول العربية
30.00	31.40	30.80	31.50	30.90	31.50	2,858	2,772	2,606	2,558	2,440	2,283	الأردن
19.55	26.61	28.72	22.17	23.98	29.89	13,951	18,508	20,255	12,182	11,630	15,301	الإمارات
26.89	33.77	36.19	27.76	23.83	28.49	2,263	2,678	2,885	1,838	1,474	1,809	البحرين
25.13	24.71	25.75	24.86	26.99	24.92	5,816	4,955	5,005	4,949	5,413	4,719	تونس
35.98	35.54	38.50	29.27	27.36	30.71	20,120	19,486	20,962	14,266	13,186	14,789	الجزائر
32.95	32.67	32.20	31.50	30.23	31.09	195	187	178	169	155	156	جيبوتي
30.22	33.24	36.57	24.46	25.94	33.26	56,875	60,842	68,909	39,373	37,812	54,873	السعودية
12.24	10.86	11.07	7.56	6.91	6.47	1,753	1,409	1,285	795	672	634	السودان
32.96	28.22	24.34	25.44	25.68	24.98	6,698	5,439	4,607	4,304	4,120	4,150	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
37.68	32.53	29.90	29.73	34.07	37.23	7,646	6,487	5,941	4,671	4,799	5,896	عمان
41.72	32.21	28.39	33.86	40.72	35.85	7,288	5,517	5,043	4,196	4,176	4,050	قطر
49.70	47.31	46.15	31.48	47.12	48.48	17,556	16,198	17,084	9,191	11,837	14,479	الكويت *
22.32	18.41	18.60	19.63	18.15	16.40	3,878	3,082	3,067	3,237	2,935	2,438	لبنان
31.90	33.73	33.74	38.73	33.98	36.13	6,322	9,373	11,114	11,905	9,620	13,451	ليبيا
20.69	21.23	22.17	23.11	31.08	30.86	17,548	19,164	21,716	20,934	26,364	24,210	مصر
24.15	31.07	26.23	30.83	24.39	25.74	8,972	10,291	8,631	10,790	8,699	8,601	المغرب
33.38	31.34	28.30	26.53	29.53	28.29	313	295	262	264	290	303	موريتانيا
32.65	36.01	40.17	28.94	26.33	31.16	3,239	3,372	3,733	2,174	1,663	2,161	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية .

(\* بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة أشهر فقط

المصدر: الميزانيات الحكومية للدول العربية ومصادر وطنية أخرى.

ملحق (2/6) : النفقات العامة

(2002-1997)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %						النفقات العامة (مليون دولار)						
2002	2001	2000	1999	1998	1997	(2) 2002	(1) 2001	2000	1999	1998	1997	
32.41	32.93	31.10	31.50	35.04	34.72	205,684	206,331	200,754	178,238	183,853	191,901	مجموع الدول العربية
34.70	35.00	34.20	35.40	37.20	38.00	3,224	3,088	2,893	2,873	2,940	2,749	الأردن
34.06	36.70	32.46	36.80	40.12	34.25	24,308	25,523	22,891	20,222	19,461	17,533	الإمارات
26.28	34.81	33.99	33.13	28.84	33.73	2,212	2,760	2,709	2,193	1,784	2,142	البحرين
27.46	28.12	28.20	28.39	28.27	29.10	6,355	5,640	5,481	5,653	5,669	5,510	تونس
35.75	31.51	28.77	29.78	31.19	28.33	19,989	17,273	15,663	14,514	15,032	13,644	الجزائر
33.24	33.63	33.25	32.73	31.41	35.43	197	192	184	175	162	178	جيبوتي
33.12	37.18	33.35	30.50	34.81	35.81	62,350	68,037	62,836	49,089	50,750	59,085	السعودية
16.25	12.44	11.67	8.36	7.61	7.84	2,327	1,614	1,355	880	741	768	السودان
34.90	32.59	30.47	31.17	30.02	28.32	7,093	6,282	5,765	5,274	4,816	4,704	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
33.67	36.67	34.14	37.56	41.02	37.89	6,833	7,313	6,783	5,901	5,778	6,001	عمان
31.67	31.49	27.37	39.06	45.80	44.01	5,532	5,393	4,862	4,841	4,698	4,972	قطر
44.20	30.38	35.31	45.47	51.95	42.92	15,615	10,400	13,071	13,274	13,051	12,819	الكويت *
39.42	36.11	41.92	34.00	32.26	42.52	6,850	6,045	6,913	5,607	5,215	6,320	لبنان
31.06	32.12	31.07	36.66	35.96	37.28	6,156	8,926	10,236	11,267	10,183	13,880	ليبييا
26.50	26.80	26.05	26.01	36.77	38.21	22,478	24,194	25,518	23,563	31,195	29,976	مصر
28.34	30.92	31.56	29.95	28.23	27.19	10,527	10,242	10,385	10,482	10,067	9,085	المغرب
31.83	30.05	25.67	24.19	25.39	23.06	299	283	238	240	250	247	موريتانيا
33.65	33.38	31.97	29.15	32.64	32.99	3,339	3,126	2,971	2,190	2,061	2,288	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية .

(\* بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة أشهر فقط

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (3/6) : العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية  
(2002-1997)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %						العجز أو الفائض (مليون دولار)						
2002	2001	2000	1999	1998	1997	(2) 2002	(1) 2001	2000	1999	1998	1997	
-3.53	-2.60	0.39	-5.38	-6.97	-3.18	-22,386	-16,274	2,526	-30,441	-36,566	-17,597	مجموع الدول العربية
-3.94	-3.58	-3.40	-3.88	-6.33	-6.44	-366	-316	-287	-315	-500	-466	الأردن
-14.51	-10.09	-3.74	-14.63	-16.14	-4.36	-10,357	-7,015	-2,636	-8,040	-7,830	-2,233	الإمارات
0.61	-1.04	2.20	-5.37	-5.01	-5.24	51	-82	175	-355	-310	-333	البحرين
-2.33	-3.41	-2.45	-3.54	-1.28	-4.18	-538	-684	-476	-704	-256	-791	تونس
0.23	4.04	9.73	-0.51	-3.83	2.38	131	2,213	5,299	-248	-1,846	1,145	الجزائر
-0.29	-0.96	-1.05	-1.23	-1.18	-4.33	-2	-6	-6	-7	-6	-22	جيبوتي
-2.91	-3.93	3.22	-6.04	-8.88	-2.55	-5,475	-7,195	6,073	-9,716	-12,938	-4,211	السعودية
-4.00	-1.58	-0.60	-0.80	-0.71	-1.36	-573	-205	-70	-85	-69	-133	السودان
-1.94	-4.37	-6.12	-5.73	-4.34	-3.34	-394	-842	-1,158	-969	-696	-555	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
4.01	-4.14	-4.24	-7.83	-6.95	-0.66	814	-826	-842	-1,230	-979	-104	عمان
10.05	0.72	1.02	-5.21	-5.09	-8.16	1,756	124	181	-645	-522	-922	قطر
5.49	16.93	10.84	-13.98	-4.83	5.56	1,941	5,798	4,012	-4,082	-1,214	1,660	الكويت *
-17.11	-17.70	-23.33	-14.37	-14.11	-26.11	-2,972	-2,963	-3,847	-2,370	-2,281	-3,882	لبنان
0.84	1.61	2.66	2.08	-1.99	-1.15	166	447	878	638	-563	-429	ليبيريا
-5.81	-5.57	-3.88	-2.90	-5.70	-7.35	-4,930	-5,029	-3,802	-2,628	-4,831	-5,766	مصر
-4.18	0.15	-5.33	0.88	-3.84	-1.45	-1,554	49	-1,754	308	-1,368	-484	المغرب
1.55	1.29	2.63	2.34	4.13	5.23	15	12	24	23	41	56	موريتانيا
-1.00	2.63	8.20	-0.21	-6.30	-1.83	-99	246	762	-16	-398	-127	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية .

(\* بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة أشهر فقط

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .



ملحق (4/6) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية  
(2002-1997)

(نسب مئوية)

2002 (2)	2001 (1)	2000	1999	1998	1997	
56.4	58.7	61.3	48.4	45.8	55.9	الإيرادات النفطية
29.9	28.4	25.7	35.6	34.9	27.6	الإيرادات الضريبية منها :
8.3	8.0	7.3	9.8	9.6	7.7	- الضرائب على الدخل والأرباح
7.6	7.2	6.5	9.2	8.7	6.9	- الضرائب على السلع والخدمات
5.0	5.0	4.7	7.3	6.6	4.6	- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
11.1	10.5	10.8	13.3	16.1	13.9	الإيرادات غير الضريبية
2.6	2.3	2.2	2.7	3.2	2.5	إيرادات أخرى*

\* تمثل المنح والدخل من الاستثمارات.

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (5/6) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية  
(1997-2002)

(نسب مئوية)

2002 <sup>(2)</sup>	2001 <sup>(1)</sup>	2000	1999	1998	1997	
76.9	77.9	79.0	79.4	75.7	73.0	الإنفـاق الجـاري
22.5	21.5	20.1	20.1	23.8	27.3	الإنفـاق الرأسمالي
0.6	0.6	0.9	0.5	0.5	-0.3	صافي الإقراض الحكومي

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (6/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري  
(2002-1997)

(نسب مئوية)

نفقات الأمن والدفاع						نفقات الخدمات العامة						
(2)	(1)					(2)	(1)					
2002	2001	2000	1999	1998	1997	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
26.77	26.97	27.60	27.89	28.34	27.87	22.53	23.51	23.06	22.13	22.66	22.59	مجموع الدول العربية
28.27	28.34	35.72	39.43	42.99	44.86	1.60	1.63	0.91	4.18	4.56	4.68	الأردن
29.96	29.96	29.96	29.96	29.96	30.43	22.82	22.82	22.82	22.82	22.82	23.18	الإمارات
34.41	34.41	34.09	31.17	31.94	32.33	20.68	20.68	30.65	19.38	15.16	11.87	البحرين
13.82	13.82	13.86	13.86	14.09	14.77	7.61	7.61	7.63	7.70	7.83	8.20	تونيس
22.29	22.29	22.29	22.29	22.28	22.04	17.53	17.53	17.53	17.53	17.52	17.53	الجزائر
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
30.65	30.65	30.93	30.93	30.93	31.08	31.71	31.71	32.46	32.46	32.46	32.62	السعودية
14.52	14.52	14.52	14.52	14.52	14.52	15.10	15.10	15.10	15.10	15.10	15.10	السودان
32.01	32.01	34.38	35.65	38.13	41.93	...	...	...	...	...	...	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
40.60	41.32	47.44	53.13	50.91	54.33	19.62	19.32	11.98	6.38	7.64	6.94	عمان
32.29	32.29	32.29	32.29	34.34	34.05	10.76	10.76	10.76	10.76	11.45	11.35	قطر
29.52	32.65	33.22	32.91	33.24	30.77	...	...	...	...	...	...	الكويت
16.49	16.49	16.49	16.49	16.49	14.74	16.30	16.30	16.30	16.30	16.30	15.74	لبنان
16.48	16.31	19.14	21.53	26.00	20.42	6.30	6.99	6.28	4.72	4.52	4.23	ليبيا
18.07	18.09	18.91	19.04	19.83	18.82	41.37	41.16	39.39	42.55	43.36	46.78	مصر
25.26	25.26	25.29	25.29	25.29	25.29	12.84	12.84	12.86	12.86	12.86	12.86	المغرب
19.73	19.73	19.73	20.22	20.22	20.22	12.50	12.50	12.50	10.15	10.46	8.93	موريتانيا
28.82	29.06	29.51	43.92	43.91	43.93	19.38	19.54	19.84	13.24	13.24	13.24	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

تابع ملحق (6/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري  
(2002-1997)

(نسب مئوية)

نفقات الشؤون الاقتصادية						نفقات الخدمات الإجتماعية						
(2) 2002	(1) 2001	2000	1999	1998	1997	(2) 2002	(1) 2001	2000	1999	1998	1997	
9.20	8.78	9.90	9.37	9.45	9.47	30.05	29.68	28.25	28.78	28.75	29.67	مجموع الدول العربية
28.09	10.91	4.83	6.50	5.94	6.01	30.19	29.84	35.26	31.27	31.24	31.36	الأردن
14.26	14.26	14.26	14.26	14.26	14.49	10.91	10.91	10.91	10.91	10.91	11.08	الإمارات
8.78	8.78	8.46	15.69	17.30	19.54	28.25	28.25	26.06	29.42	31.86	32.78	البحرين
20.04	20.04	20.11	20.03	20.36	20.33	51.64	51.64	51.80	50.83	50.24	50.44	تونس
2.32	2.32	2.32	2.32	2.32	2.32	42.82	42.82	42.82	42.82	42.81	42.66	الجزائر
...	...	...	...	...	...	29.67	29.67	29.67	28.25	27.39	26.41	جيبوتي
3.86	3.86	7.63	5.91	7.13	7.16	33.77	33.77	28.99	30.71	29.49	29.14	السعودية
9.09	9.09	9.09	9.09	9.09	9.09	37.82	37.82	37.82	36.41	20.36	19.01	السودان
26.86	26.86	27.43	27.40	20.95	18.60	13.36	13.36	15.97	16.30	16.20	14.25	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
12.49	13.12	13.58	10.05	9.30	8.81	27.29	26.24	27.00	30.44	32.15	29.92	عمان
14.36	14.36	14.36	14.36	15.26	15.14	24.57	24.57	24.57	25.10	24.80	24.59	قطر
13.74	14.34	10.50	9.90	8.16	7.22	30.53	33.08	33.19	33.18	34.00	30.24	الكويت
15.13	15.13	15.13	15.13	15.13	17.16	24.73	24.73	24.73	24.73	24.73	24.72	لبنان
19.95	19.53	20.46	23.48	25.40	21.32	9.95	9.19	9.91	12.47	15.05	42.69	ليبيريا
6.80	6.82	6.67	5.25	4.91	4.99	33.76	33.93	35.03	33.16	31.90	29.40	مصر
4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	27.11	27.11	27.14	27.14	27.14	27.14	المغرب
28.54	28.54	28.54	28.40	28.40	28.40	33.69	33.69	33.69	35.74	35.43	36.96	موريتانيا
10.75	10.84	11.01	5.19	5.19	5.19	38.08	38.39	38.99	27.08	27.07	27.08	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

تابع ملحق (6/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإتفاق الجاري

(2002-1997)

(نسب مئوية)

التفقات الأخرى						
2002 <sup>(2)</sup>	2001 <sup>(1)</sup>	2000	1999	1998	1997	
11.75	11.33	11.36	12.08	11.06	10.40	مجموع الدول العربية
11.85	29.29	23.28	18.62	15.26	13.09	الأردن
22.05	22.05	22.05	22.05	22.05	20.82	الإمارات
7.89	7.89	0.74	4.35	3.74	3.47	البحرين
6.89	6.89	6.60	7.58	7.48	6.26	تونس
15.04	15.04	15.04	15.04	15.07	15.45	الجزائر
70.33	70.33	70.33	71.75	72.61	73.59	جيبوتي
...	...	...	...	...	...	السعودية
23.47	23.47	23.47	24.88	40.93	42.29	السودان
27.77	27.77	22.22	20.65	24.72	25.22	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	عمان
18.01	18.01	18.01	17.49	14.15	14.88	قطر
26.20	19.93	23.09	24.01	24.60	31.78	الكويت
27.35	27.35	27.35	27.35	27.35	27.63	لبنان
47.32	47.98	44.22	37.80	29.02	11.34	ليبيا
...	...	...	...	...	...	مصر
30.66	30.66	30.58	30.58	30.58	30.58	المغرب
5.53	5.53	5.53	5.49	5.49	5.49	موريتانيا
2.97	2.17	0.65	10.57	10.60	10.57	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (7/6) : الرصيد القائم للدين العام الداخلي الاجمالي  
(2002-2001)

(مليون دولار)

معدل التغير السنوي	2002		2001		
	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	
(%)	للرصيد القائم				
1.5	54.8	300,078.9	54.4	295,739.4	مجموع الدول العربية
18.5	25.1	2,332.4	22.3	1,967.6	الأردن
...	...	...	...	...	الإمارات
15.1	18.6	1,565.1	17.1	1,359.6	البحرين
3.9	57.4	13,293.7	63.8	12,791.0	تونس
-4.9	22.1	12,330.3	23.6	12,962.7	الجزائر
5.2	5.5	32.6	5.4	31.0	جيبوتي
9.8	78.0	146,735.9	73.0	133,661.7	السعودية*
...	...	...	...	...	السودان
-0.6	75.9	15,433.3	80.5	15,519.6	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
5.9	6.9	1,395.3	6.6	1,317.3	عمان
17.7	44.9	7,837.1	38.9	6,659.9	قطر
-5.2	32.4	11,592.0	35.8	12,228.0	الكويت
-10.4	96.6	16,784.3	111.9	18,728.6	لبنان
-52.4	30.9	6,115.1	46.2	12,843.9	ليبيا
-2.8	58.0	49,161.0	56.0	50,600.0	مصر (1*)
3.9	40.9	15,193.8	44.2	14,624.4	المغرب
...	...	...	...	...	موريتانيا
-37.6	2.8	277.0	4.7	444.1	اليمن

(1) يمثل الدين المستحق على الحكومة المركزية فقط

(\*) البيانات للسعودية ومصر لنهاية يونيو

المصدر: البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ومصادر متفرقة أخرى .